

مشفيان فقط يستقبلان 3400 حالة إسعافية في العيد



٨٤ حادثاً بسبب الدرجات النارية في حماة خلال عطلة العيد

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد مدير صحة حماة محمد جهاد عابورة أن مشافي المحافظة الوطنية كانت خلال عطلة العيد على جبهة تامة لاستقبال أي حالات مرضية أو إسعافية أو طارئة أو حوادث مرور، موضحاً أن الطواقم الطبية فيها كانت مستنفرة على مدار الساعة للتعامل مع أي حالات تصل للمشافي المجهزة بسائر المستلزمات الضرورية للعلاج وإنقاذ حياة المرضى. وبين رئيس مشفى حماة الوطني سليم خروف له «الوطن» أن عدد المصابين بحوادث الذين أسعفوا للمشفى خلال عطلة العيد بلغ ٩٠ مصاباً منهم ٢٠ مصاباً بحوادث سير بسبب الدرجات النارية، و٥١ نتيجة سقوط من شاحق و١٤ مصاباً بتسمم أدوية و١ بتسمم مأكولات و١ غرق بالعاصي و٢ مصابين من مدينتي بشظايا ألغام، وقد قدمت لهم كل العلاجات المطلوبة. وأوضح رئيس مشفى مصيف الوطني ماهر يونس أن عدد المواطنين الذين راجعوا المشفى خلال عطلة العيد، بلغ ٢٠١١ مراجعاً وعدد المقبولين منهم بالأقسام المختلفة ٥٢٥ مراجعاً، وتم إجراء ٨٩ عملية جراحية مختلفة، بينما بلغ عدد الحوادث أكثر من ٥٠ حادثاً، سببها الدرجات النارية. وأما عدد المراجعين للمشفى الوطني في سلمية مشفى الشهيد اللواء قيس حبيب فبلغ ١٨٨٢ مراجعاً، وأوضح رئيس المشفى ناصر عيسى أن عدد المصابين بحوادث مرور سببها الدرجات النارية بلغ ١٠٠، بينما بلغ عدد المصابين بانفجار ألغام من مخلفات تنظيم داعش الإرهابي في ريف سلمية الشرقي ١٠ أيضاً منهم ٣ أطفال ارتقوا شهداء، وقدمت الإسعافات الأولية لعظم المصابين ومنهم من تمت إحالته إلى مشفى حماة الوطني، وأسعف إلى مشفى السلمية الوطني ٤ مصابين فقط بحوادث دراجات نارية حسب رئيس المشفى عصام هوشة الذي أكد أن الدرجات النارية هي السبب الرئيس بكل الحوادث المرورية التي يرد مصابون فيها للمشفى بشكل دائم وليس خلال عطلة العيد فقط.

مئات المدرسين من خارج الملاك لدى تربية درعا لم يحصلوا على أجورهم منذ أكثر من عام

جهاز الرقابة المالية: الموضوع قيد المتابعة والتدقيق

مدير المالية: الاعتمادات تصرف فوراً < مدير التربية: المشكلة قيد الحل وصرف الرواتب خلال أيام

الجهات العامة وأن هذه الجهات هي من تتحمل مسؤولية ذلك اتجاه العاملين لديها في حال تأخر صرف أجورهم وتعوضاتهم، وأن المالية ملتزمة بصرف كل الاعتمادات المستحقة دون أي تأخير. مدير تربية درعا محمد خير العودة الله نقي في حديث له «الوطن» وجود حالات تعلق أو عدم اهتمام من قبل مديرية التربية مؤكداً أن المسألة تتعلق بعدم صرف الاعتمادات المالية في وزارة التربية وأن هذه المشكلة ليست مقصورة على تربية درعا بل هي مشكلة عامة لدى مديريات التربية، وأنه تم مؤخراً صرف الاعتمادات المالية في وزارة التربية وتحويل الكتلة الخاصة لتربية درعا وأنه سيتم خلال أيام صرف الأجور المنزلة للعاملين من خارج الملاك عبر الاعتمادات المكلفين لكل منطقة تربية، مشيراً إلى أنه يجري العمل حالياً لدى معلمي الرواتب على تنظيم جداول خاصة بالعاملين من خارج الملاك المستحقين للأجور لصرف رواتبهم بشكل منتظم. وأكد العودة الله في حديثه أنه من غير المسموح بأي تجاوزات لدى التربية والعمل وفق الموازنة لأن النظام هو من يحكم طبيعة العمل في مديرية التربية وأنه في حال ورود أي شكوى أو ملاحظة على أي معتمد مالي سيتم المتابعة فوراً واتخاذ كل الإجراءات الإدارية والقانونية المعمول بها لدى التربية.



أجورهم المتراكمة لدى التربية تقدر بعشرات الملايين

تأخير لصرف الاعتمادات المالية من قبل مديرية المالية أن تصرف هذه الاعتمادات لدى المالية نفسها أو عبر وأن المالية تعمل على صرف الاعتمادات مباشرة فأما إحالة الاعتماد للمصرف المركزي وتأمين الكتلة المالية معنية بتأخر إعداد الجداول وتنظيم الإرساليات لدى

عبد الهادي شباط

جملة من الشكاوى وصلت له «الوطن» من مدرسين على نظام الساعات ومعلمين وكلاء في تربية درعا تتلخص بعدم تقاضي أجورهم لأكثر من عام دراسي. وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» من بعض مديري المجمعات التربوية تبين أن عدد المدرسين العاملين على نظام الساعات والذين لم يتقاضوا أجورهم يختلف من مجمع تربوي لآخر ففي مجمع جاسم التربوي وحده يتجاوز عددهم ٣٠٠ مدرس من خارج الملاك ممن لم يحصلوا على أجورهم في حين تم تقدير إجمالي أجورهم المتراكمة لدى التربية بعشرات الملايين، وأن الكثير من هؤلاء المدرسين يراجعون المجمعات التربوية التابعين لها لمعرفة حال أجورهم وماذا حل بها.

بينما حصلت «الوطن» على معلومات من الجهاز المركزي للرقابة المالية تفيد بوجود تأخر لدى وزارة المالية بصرف بعض الاعتمادات المالية، وأن الموضوع قيد المتابعة والتدقيق من قبل فرع الجهاز بدرعا وأنه سيتم صرف الرواتب المتأخرة خلال الفترة القادمة بعد صرف الكتلة المالية المستحقة للتربية.

وفي متابعة بسيطة لدى المالية اتصلت «الوطن» مع مدير مالية درعا ماهر الجهمني الذي نفى حدوث أي

بسبب «الجمال» تجميد الواجهة الشرقية لطرطوس

منذ ٤٠ عاماً

طرطوس - محمد حسين

تتلخص مشكلة الواجهة الشرقية لمدينة طرطوس بأنه تم تجميد هذه المنطقة منذ أكثر من أربعين عاماً وتم منع ترميمها أو حتى صيانة مبانيها بانتظار صدور نظام ضابطة البناء الخاص بها بحجة أنها الواجهة البحرية للمدينة ويفترض أن تكون على أكمل وجه وتحت هذه الزريعة «الجمالية» تأخر الحل وتأكلت المنازل واهترأت بفعل الأمطار الغزيرة والرطوبة العالية، ومع ذلك تم تحميل السكان وزر عدم الاتفاق فيما بينهم، وخاصة الحل الأخير الذي اشترط الحصول على الترخيص بالبناء أن تكون مساحة العقار أكثر من ٢١٥٠٠م^٢ علماً أن القاطنين في هكذا مساحة هناك يصل إلى العشرات من المواطنين ومن أكثر من عائلة والاتفاق بينهم ليس بالأمر الهين أو المتاح حله.

مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن بين له «الوطن» أن موضوع الواجهة الشرقية للكورنيش البحري قديم جديد والمتابعات الحكومية والمحلية ومطالبات الأهالي شبه يومية لحل هذه المشكلة المزمنة مضيفاً: الآن هناك حل فيما يخص تصغير مساحة القاسم التنظيمية بما يخضع للتدابير العقارية بين المالكين. وأشار إلى أنه تم إبرام عقد مع جامعة تشرين ومجلس المدينة تحت رقم ٩٥ / بتاريخ ١٠ / ٢٠١٨ لإنجاز دراسة تخطيطية تنظيمية تفصيلية وخلال الأسبوع الأخير قبل عطلة العيد قامت الجهة الدارسة بتقديم جزء من الدراسة حيث قامت لجنة التدقيق بالاجتماع معها لتدقيق الجزء المنجز من الدراسة وتلاقي جميع الملاحظات الفنية على أن تقوم الجهة الدارسة بتقديم الجزء المتبقي من الدراسة هذا الأسبوع ليتم تدقيقه من لجنة التدقيق تمهيداً لاعتماد الدراسة بشكل كامل واستلامها أصولاً. وبعد استلام الدراسة الدقيقة سيتم متابعة إجراءات تعديل المخطط التنظيمي وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٥ / لعام ١٩٨٢ وتعديلاته.

«حبوب الالذقية» تحقق رقماً قياسياً بتفريغ البواخر وتكسب وقتاً بـ ٥٠ مليون ليرة

تفريغ ٨ آلاف طن

قمح من البواخر في

اليوم الواحد

١٠٠ ألف ليرة مكافأة

تسويق عن كل طن

للفلاحين



الالذقية - عبير سمير محمود

وعن الألية الجديدة في تسويق الحبوب، أكد مروة أنه يتم تسجيل المعلومات الكاملة عن الفلاح والألية المحملة بالبيضاء وبعدها يتم تعيين البضاعة وإعطاء كرت قبان مشرف بواسطة باركود كما يتم النقاط صورة للألية المحملة بالبيضاء مع السائق وهي على القبان وتخزينها لمعرفة دقة عملية التقين ويمكن الرجوع إليها من الوزير والمدير العام، وبعدها تتم إجراءات الغرفة السريعة وترسل وفق قوائم مشفرة إلى المصرف الزراعي ليتم صرفها خلال يوم واحد والأسعار المحددة بسبب الدرجات ما بين ١٧٥٠٠ حتى ١٧١٥٠٠ ليرة للطن الواحد، مع منح الفلاحين ١٠٠ ألف ليرة مكافأة تسويق على كل طن يسلم من قبلهم إلى مراكز التسليم. ونوه مروة بتسهيل إجراءات عملية الشراء كتقل الأقماع بوساطة سيارات المؤسسة إلى مراكز الاستلام وتاجيل الديون المترتبة على الفلاحين لمصلحة المصارف الزراعية، والسرعة بتحديد قيمة الأقماع. وعن طريقة فحص الأقماع الواردة، قال مروة: إنه وخلال العام الحالي، ورد إلى مرفأ الالذقية سبع بواخر

كشفت مدير فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في الالذقية ربيع مروة له «الوطن»، عن تحقيق المؤسسة رقماً قياسياً في عمليات تفريغ البواخر من الأقماع، مبيناً أنها حققت كسباً في الوقت ما تفوق قيمته ١٠٠ ألف دولار (٥٠ مليون ليرة سورية تقريباً). وأوضح مروة إلى أن عملية استلام موسم الحبوب بدأت في اليوم الواحد، إذ يعتبر هذا الرقم قياسياً عالياً وهو الأعلى في مرفأ الالذقية وطرطوس وعلى مستوى جميع شركات مؤسسات القطاع العام.

وأشار مروة إلى أن عملية استلام موسم الحبوب بدأت لهذا العام بافتتاح مراكز شراء القمح مطلع شهر حزيران الماضي، مع تحديد مركزي شراء، الأول في مطحنة جبلة، والثاني في مطحنة الساحل، لافتاً إلى توزيع الأقباس الجديدة على المزارعين، بسعر ٧٠٠ ليرة سورية للكيس سعة ١٠٠ كيلو غرام «قلم أحمر»، ويعاد ثمنها عند إعادة الأقباس مليئة بالحبوب خالية من التمرق.

٧٠٠ مليون ليرة واردات نقل الحسكة في ٧ أشهر

الحسكة - دحام السلطان

كشفت مدير نقل الحسكة عثمان السلطان له «الوطن» أن واردات المديرية خلال السبعة أشهر الماضية تجاوزت ٧٠٠ مليون ليرة سورية، تم تحصيلها من المواطنين مالكي الأليات لصالح خزينة الدولة، لقاء استيفاء رسوم تسجيل وفراغة وبيع وتجديد معاملات ألياتهم وسواها من الإجراءات المختلفة، أكثر من ١٤٤ مليون ليرة منها كانت حجم المبالغ المالية التي تم تحصيلها خلال شهر تموز الماضي.

وأشار السلطان إلى مشكلة تشابه الأسماء المقيدة لدى دائرة أملاك الدولة في الحسكة من المدينتين المترتبة بدمهم مبالغ مالية تجاه الدولة، معتبراً أنها من أهم العراقيل التي تعطل سير العمل في المديرية، باعتبارها المطالبة بتحصيل ديون الدولة من أولئك المدينتين المترتبة معاملاتهم الخدمية مع المديرية، وذلك لعدم وجود مفصل في البيانات المترتبة بالطبقة الشخصية العائدة لهم في قيود وسجلات دائرة أملاك الدولة.

وأوضح مدير النقل أن المديرية طالبت الوزارة بأحد عشر عاملاً لسد النقص في الكادر التخصصي والبشري اللازم لعمل المديرية، ثلاثة منهم مهندسون، ومثلهم جامعيون من مختلف الاختصاصات، واثنان منهم من الفئة الثانية، وثلاثة من الفئة الخامسة بصفة حراس، لافتاً إلى أن موضوع الانتقاعات المتكررة للتيار الكهربائي، تعتبر أيضاً من المعضلات التي تؤثر سلباً على العمل، لاسيما تأثيرها على الحواسيب الخدمية لزوم العمل اليومي.